



السياسات الأمريكية والأوروبية تجاه قضايا العالم العربي والإسلامي

إعداد

أحمد فتحي عطية درويش



تمهيد

لقد ظهر على الساحة الدولية عدد من القضايا المحورية التي لا يمكن التغافل عنها من جانب القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك عندما يتعلق الأمر بقضايا وأحداث المنطقة العربية والإسلامية، خصوصًا بعد قيام ثورات الربيع العربي؛ فقد قامت المظاهرات في كل أرجاء الوطن العربي دولة بعد أخرى كالعقد الذي انفرطت حباته تباعًا فصعبت السيطرة عليه، وقامت الثورات في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا من أجل تغيير أنظمة الحكم الدكتاتورية التي تجاوزت ثلاثة عقود في حكمها، فبعض هذه الأنظمة تفهمت رغبات شعوبها بعد مدة قصيرة؛ وتخلت عن السلطة من أجل حفظ الوطن ومقدراته كما حدث في مصر وتونس.

أما في غالبية الدول العربية الأخرى، فقد أخذت الثورات منحني آخر إلى أن وصل الأمر إلى حروب وانقسامات داخلية مسلحة؛ مما أدى إلى حدوث انقسامات يصعب السيطرة عليها من قبل طرف واحد داخل الدولة كما هو الحال في ليبيا التي تنقسم إلى معسكرين بين الجيش وحكومة الوفاق، واليمن التي تنقسم إلى معسكرين بعد انقلاب الحوثيين على الرئيس المنتخب. وفي سوريا يصعب توضيح الأمر، فقد أصبحت ساحة للحرب بالوكالة بين الخصوم المختلفين؛ فنظام بشار يجد الدعم من جانب إيران وروسيا، وفي الجانب الآخر نجد المعارضة مدعومة من تركيا والسعودية.

نتيجة لهذه الأحداث المسلحة برزت قضية الهجرة التي نتجت عن الحروب الطائفية والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية، والتي كان لها آثار سلبية على المجتمعات الأوروبية والأمريكية، كما ارتبط بهذه النزاعات المسلحة نشأة وتطور الحركات الإرهابية الإسلامية المتطرفة التي تتخذ من العنف وسيلة من أجل تحقيق مصالحها، والوصول لغايتها من خلال السيطرة على الأرض والموارد مثلما يفعل تنظيم داعش في سوريا والعراق اللذين يمثلان أهمية قصوى للولايات المتحدة الأمريكية؛ بما يدفع الأخيرة لتقديم المعونات المادية أو حتى التدخلات العسكرية لمواجهة هذه التنظيمات والقضاء عليها؛ من أجل ضمان سلامة مصالحها والحفاظ على قواعد العسكرية، التي تضمن استمرار تدفق الثروات البترولية من المنطقة، وحماية أسواقها لتصريف منتجاتها الاقتصادية بل العسكرية أيضًا في الفترات الأخيرة؛ وذلك من خلال صفقات السلاح التي تأتي للمنطقة من القوى الكبرى. فلولا وجود هذه الأسلحة، ما كانت الأمور لتصل لما هي عليه الآن من انهيار لدول بأكملها.

لذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول معرفة طبيعة الموقف الأمريكي والأوروبي من أحداث وقضايا العالم العربي والإسلامي في السنوات الأخيرة؛ لذلك فإن التساؤل الرئيسي هو ما الموقف الأمريكي والأوروبي من أحداث وقضايا العالم العربي والإسلامي؟ وينتج عنه عدد من الأسئلة الفرعية التي يسعى البحث إلى الإجابة عنها خلال محاوره وهي: ما طبيعة السياسات الأمريكية والأوروبية تجاه قضايا العالم العربي والإسلامي؟ ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين أوروبا وأمريكا في التعامل مع هذه القضايا؟



وعليه تنقسم الدراسة إلى محورين، يسعى كل محور إلى الإجابة عن جزئية من تساؤلات الدراسة وهما:

المحور الأول: السياسات الأمريكية والأوروبية تجاه قضايا العالم العربي والإسلامي.

المحور الثاني: أوجه الاتفاق والاختلاف بين السياسات الأمريكية والأوروبية تجاه هذه القضايا.

السياسات الأمريكية والأوروبية تجاه قضايا العالم العربي والإسلامي:

جاء فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية على منافسته هيلاري كلينتون حدثاً مفاجئاً للوسط السياسي الأمريكي؛ فجميع رؤساء الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة لديهم التوجهات نفسها على صعيد السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، إلا أنه مع استلام دونالد ترامب لمفاتيح السلطة في أمريكا، انشغلت الأوساط السياسية والأكاديمية بتحليل وقراءة ملامح السياسة الأمريكية الجديدة؛ نظراً لشخصية الرئيس المنتخب المثيرة للجدل، وبما كشفته من انقسامات أمريكية داخلية، تؤثر في رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي، فرجل الأعمال ترامب لم يأت من مؤسسة سياسية ذات توجه معين قد يسعى لتحقيق مصالحها، فما هي إلا مجموعة من الأفكار والرؤى التي يرى العالم من خلالها، وخاصة العالم العربي والإسلامي متمثلاً بصورة أساسية في منطقة الشرق الأوسط وما تشهده من صراعات مسلحة ترسخ انطباعات العنف عن المسلمين داخل المجتمع والإدارة الأمريكية.

توافق وصول ترامب للسلطة في الولايات المتحدة مع عدة تغيرات تشهدها أوروبا بصفة عامة، والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، بعد تنامي نفوذ اليمين المتطرف في أوروبا، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أشارت هذه التغيرات إلى احتمالات في تغير السياسات الأوروبية تجاه العديد من القضايا التي يقوم فيها الاتحاد الأوروبي بدور محوري خاصة المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط والدول العربية والإسلامية.

فغالباً ما تختلف السياسات الخارجية من حيث الأدوات والأهداف والمضمون في كثير من الأحيان؛ تبعاً للتغيرات في أنظمة الحكم واختلاف توجهاتها من حين لآخر وهو ما قد يتفق أو يختلف مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تجاه هذه المنطقة.

أولاً: الموقفان الأمريكي والأوروبي من الهجرة:

- الموقف الأمريكي من الهجرة خاصة المهاجرين المسلمين:

تسعى الإدارة الأمريكية لمواجهة الهجرة غير الشرعية وخاصة من المكسيك بكل الطرق؛ فقد كانت ضمن الوعود الانتخابية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب أثناء حملته الانتخابية؛ فقد وعد بوقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين يتسللون إلى الداخل الأمريكي وخاصة من خلال الجارة الجنوبية المكسيك؛ حيث يسبب هؤلاء المهاجرون أضراراً بالغة على سوق العمالة الأمريكية، بالإضافة إلى الأمن من خلال



تجارة المخدرات والسلاح^١. لذلك بعد توليه الحكم، شرع في الحصول على موافقة الكونجرس على ميزانية لبناء جدار عازل بين البلدين إلا أن الخلاف بين كل من الحزب الجمهوري والديمقراطي نتج عنه تأخر تنفيذ هذا القرار بعض الوقت؛ مما جعل ترامب يلجأ إلى الضغط على المكسيك مهدداً برفع الضرائب على تجارة السيارات في حال عدم التحكم في الحدود. وفي ديسمبر ٢٠١٩ توصل لاتفاق بتمويل بناء الجدار العازل بمبلغ ١,٣٧٥ مليار دولار، وهو ما يكفي لإنجاز بناء جدار بطول ٨٩ كم في الوقت الحالي^٢.

كما أن المتقضي لخطابات الإدارة الأمريكية يلحظ العداء للإسلام والمسلمين، فعلى الرغم من خطورة الهجرة غير الشرعية التي تشهدها الولايات المتحدة خاصة من المكسيك، والتي تؤثر على الأمن الداخلي الأمريكي بسبب انتشار الجريمة والعنف وتجارة المخدرات داخل المجتمع؛ فإن ذلك لا يمثل الأهمية التي يوليها المجتمع الأمريكي والقادة الأمريكيون لما يتعلق بقضايا العالم الإسلامي وبالمهاجرين القادمين من البلاد العربية.

فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، رفعت الإدارة الأمريكية شعار "من ليس معنا ليس منا" وقد زادت جهود مكافحة الإرهاب، وكان التركيز على تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن وحكومة طالبان. وانقسم العالم إلى جانبين: أحدهما؛ يؤمن بفكر الولايات المتحدة الأمريكية وبضرورة مواجهة خطر الإرهاب، والجانب الآخر؛ لا يفتن بالفكرة ولا يتحمس لها ويرى أن الولايات المتحدة هي السبب في نشأة مثل هذه التنظيمات من خلال تدخلاتها في شئون الغير^٣.

ونتيجة لهذا الخوف من المسلمين؛ قد ارتفعت معدلات الكراهية للإسلام باعتباره رمزاً للعنف والدمار، ففي دراسة أجرتها مؤسسة The Institute for Social Policy and Understanding على عينة من المجتمع الأمريكي، وجدت أن نسبة العنصرية تجاه المسلمين تبلغ ٦٢٪ أي أنه من بين كل ١٠٠ فرد مسلم يعاني ٦٢ فرداً من العنصرية، وهي نسبة تفوق العنصرية التي يواجهها اليهود، والتي تصل إلى ٤٣٪، وهو ما يتضح أيضاً في ازدياد معدلات الإسلاموفوبيا، فقد ارتفعت مؤشراتها من ٢٤ في عام ٢٠١٨ إلى ٢٨ في عام ٢٠١٩؛ حيث تشير التقارير إلى أن معدلات الإسلاموفوبيا تقل كلما كان الشخص على معرفة بالمسلم شخصياً^٤.

1 David Scott Fitzgerald, Gustavo Lopez, Angela Y McClean., "Mexican immigrants face threats to civil rights and increased social hostility", San Diego: center for comparative immigration studies university of California. February 2019.

٢ الشرق الأوسط: "سياسة ترامب بشأن الحدود مع المكسيك .. وعود غير مكتملة"، (https://bit.ly/2ORL0Ev)، تاريخ الدخول: ٥ مايو ٢٠٢٠.

٣ حسن أبو طالب: "عالم ما بعد ١١ سبتمبر ماذا بقي؟"، الشرق الأوسط (https://bit.ly/2A7Xnse)، تاريخ الدخول: ٨ أبريل ٢٠٢٠.

4 Mogahed, Dalia and Mahmood, Azka., "American muslim poll 2019: predicting and preventing islamophobia", Washington: the institute for social policy and understanding. may 2019, pp. 5-6.

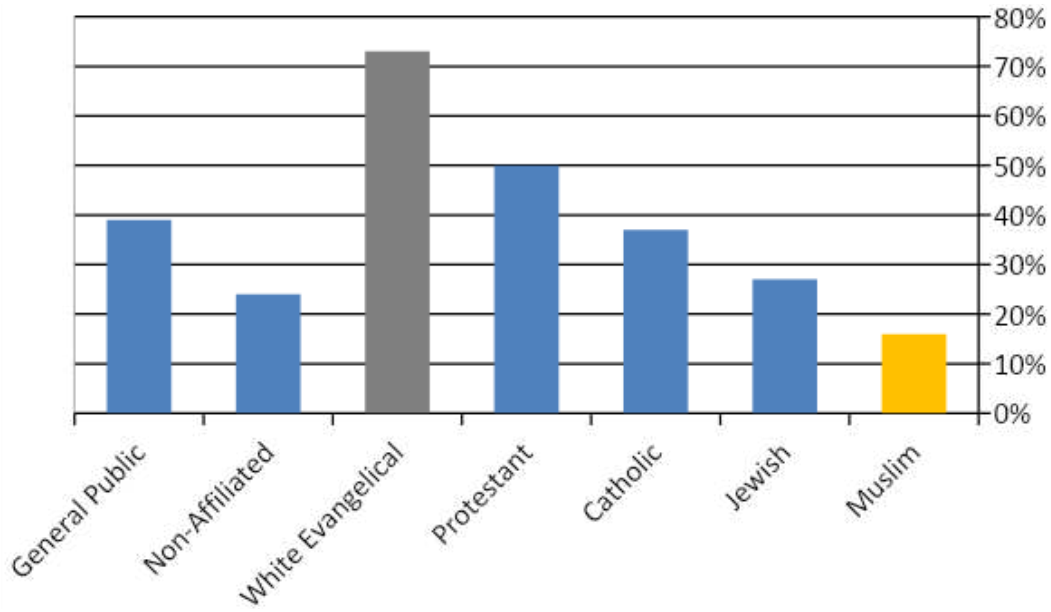


لقد أدت زيادة انتشار مفهوم الإسلاموفوبيا إلى أن أمريكا تتعامل مع كل ما هو إسلامي بحذر شديد؛ لذلك سعت داخل دوائر السلطة في الولايات المتحدة مؤخرًا لإدراج جماعة الإخوان المسلمين تحت بند التنظيمات الإرهابية، بالإضافة لمشاركتها في عملية القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من خلال القوات العسكرية الأمريكية التي ساندت الجيش العراقي في حربه ضد تنظيم الدولة الإسلامية وتحرير المدن الكبرى من قبضة التنظيم، أيضًا من خلال مساندة الأكراد في سوريا للقضاء والتصدي للتنظيم الإرهابي؛ فقد حقق الجيش العراقي - بالإضافة للأكراد وبمساعدة تركيا - هزيمة كبيرة لتنظيم داعش في الأراضي السورية والعراقية، ويعد سعي الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم داعش تجسيدًا للحفاظ على المصالح الاقتصادية لأمريكا في الخارج، في حين أن الأمر يُصوّر في الداخل الأمريكي على أنه مواجهة ضد الجماعات المتطرفة ومن أجل الحفاظ على الأمن الأمريكي.

وبعد وصول ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ومع تراجع قوة التنظيم؛ قرر سحب القوات الأمريكية من سوريا، حيث إن ترامب لديه نظرة براجماتية فهو يرى أن بقاء قوات أمريكية في سوريا يكلف أمريكا نفقات عسكرية كبيرة، وقد وعد بتقليص التدخلات العسكرية في حملته الانتخابية، موكلاً أمر مواجهة بقايا التنظيم بصورة غير معلنة لتركيا، إلا أنه في الوقت نفسه يعارض تدخلها في الشمال السوري ومساعدتها الجيش الحر في سوريا بتقديم السلاح والمعدات الحربية لمواجهة نظام بشار، بالإضافة لكونها داعمة لجماعة الإخوان المسلمين في الوطن العربي.

بعد توليه الحكم قام ترامب بحظر السفر على مواطني بعض الدول ذات الغالبية الإسلامية مثل: إيران وسوريا واليمن وليبيا والصومال من خلال تشديد إجراءات الدخول، بحجة أن هذه الدول مناطق صراع، وفتح أبواب الهجرة يهدد الأمن القومي الأمريكي؛ وقد نُفذت هذه الإجراءات بالفعل إلا أنها لاقت انتقادات داخلية، وعُدّل القرار أكثر من مرة من قبل المحكمة العليا. نتيجة لهذه السياسات التي اتخذها ترامب تجاه المسلمين؛ فقد حدث تراجع في نسبة رضا المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية عن أداء الرئيس الأمريكي ترامب. يعرض الجدول التالي نسب التأييد والرضا لعدد من الفئات داخل المجتمع الأمريكي.

٥ BBC عربي: "هل يزيد التدخل العسكري التركي من تعقيدات المشهد السوري؟"، (https://bbc.in/31yqcsN)، تاريخ الدخول: ٦ مايو ٢٠٢٠.



شكل (١): الفئات المؤيدة لدونالد ترامب^٦

حيث يوضح الشكل أن أكبر نسبة تأييد للرئيس الأمريكي تأتي من الإنجيليين البيض، وهي الطائفة التي ينتمي إليها الرئيس، في حين يأتي رضا المسلمين في المرتبة الأخيرة؛ بسبب حالة العداء الشديد التي أثارها ترامب وإدارته تجاه المسلمين في الداخل والخارج من خلال التعامل مع القضايا التي تتعلق بالعالم العربي والإسلامي، الأمر لا يتعلق فقط برؤية الرئيس الأمريكي ترامب بل هناك عدد من القادة في إدارة ترامب أيضًا مثل ستيف بانون، مستشار الرئيس، الذي يرى أن الإسلام ليس دين سلام بل دين استسلام، ويرى أن الغرب في حرب معه دائمًا. أيضًا يرى مايكل فلين، مستشار الأمن القومي، أن الإسلام عبارة عن سرطان يسري في عروق ١,٧ بليون شخص يجب استئصاله، وأن الخوف من المسلمين هو خوف منطقي، في حين يرى «سيباستيان غورك» - أحد النواب المساعدين للرئيس ترامب -، أن قبول اللاجئين المسلمين هو بمنزلة انتحار وطني، وأن الإسلام والقرآن هما أساس الإرهاب^٧.

• الموقف الأوروبي من الهجرة خاصة المهاجرين المسلمين:

يتضح الموقف الأوروبي من المهاجرين من خلال رؤيتهم أنهم يشكلون تهديدًا ثقافيًا وأمنيًا لأوروبا وخاصة المسلمين منهم؛ لاعتقادهم أنهم يهددون الثقافة والهوية فالحل هو عودة هؤلاء المهاجرين إلى أوطانهم، حيث يرى المجتمع الأوروبي أن الجريمة المنظمة وأعمال العنف والتفجيرات لم تنتشر في أوروبا إلا مع قدوم المهاجرين، وخاصة في الآونة الأخيرة؛ بما يهدد أمن واستقرار المجتمع الأوروبي عامة.

6 Source: American muslim poll 2019: predicting and preventing islamophobia, p. 7.

7 Faiza Patel and Rachel Levinson-Waldman., *The Islamophobic Administration*. New York: new York university school of law, Brennan center for justice, p. 3.



فقد تسببت موجات الهجرة غير الشرعية لأوروبا في تنامي موجات اليمين الأوروبي المتطرف الداعم للقومية الأوروبية والرافض للاندماج مع المهاجرين، خاصة بعد ثورات الربيع العربي، والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية.

رغم الأهمية الاقتصادية للمهاجرين من منظور خبراء الاقتصاد، وما تمثله العمالة الأجنبية في دول الاتحاد الأوروبي والتي تقترب من ٥, ٣٪ من إجمالي قوة العمل أي ما يساوي ٥, ٧ ملايين عامل وذلك طبقاً لتقارير معهد الإحصاءات الأوروبي (اليوروستات)^٨، فإن بعض الأحزاب السياسية المعادية للهجرة ترى أن المنافع الاقتصادية للهجرة منخفضة القيمة؛ نظرًا لخوفهم من التغيير الاجتماعي والثقافي الذي يحدث بفعل تزايد أعداد المهاجرين إلى بلادهم^٩.

يعتبر التحول الديموغرافي بسبب الهجرة غير الشرعية عاملاً أساسياً في تفعيل السياسات الأمنية الأوروبية لمواجهة أعداد المهاجرين غير الشرعيين، فبقاء معدل الخصوبة في المجتمعات الأوروبية على ما هو عليه في الوقت الحالي في ظل استمرار موجات الهجرة سيؤدي حتماً لتغيرات في وجه أوروبا في نهاية القرن الحالي^{١٠}.

نتيجة انخفاض معدلات النمو السكاني في أوروبا المسيحية في كثير من دول الاتحاد؛ فإن ذلك يخلق لديها تخوفاً من زيادة أعداد المسلمين، فبعض الدراسات تشير لارتفاع نسبة المواليد وزيادة معدلات الخصوبة لديهم، وأيضاً نتيجة لأن معظم المهاجرين من المسلمين الذكور؛ فإن ذلك سوف يأخذ خريطة النمو السكاني لصالح المسلمين؛ لذلك تسعى بعض الدول الأوروبية إلى تشجيع النمو السكاني لسد العجز المحتمل في العمالة^{١١}.

على الجانب الاجتماعي أيضاً نلاحظ خوف المجتمعات الأوروبية من القيم الدينية والأخلاقية المختلفة التي يؤمن بها هؤلاء المهاجرون، وبالإضافة إلى البيئات التي يأتي منها المهاجرون، حيث إنهم في أغلب الأحيان يهاجرون لأسباب تتعلق بوجود أعمال عنف أو حروب في بلادهم؛ لذلك يربط الأوروبيون بين الهجرة وتهديد الهوية الثقافية والتوازن الداخلي على اعتبار أن المهاجرين يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم ويرفضون الاندماج في ثقافات الدول المضيفة لهم، وهو ما يحدث فجوة ثقافية بين المهاجرين من جهة

٨ ياسمين أيمن: "السياسية الألمانية تجاه قضية اللاجئين: دراسة حالة اللاجئين السوريين"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، (<https://democraticac.de/?p=33804>)، تاريخ الدخول: ٢٠ أبريل ٢٠٢٠.

٩ ديفيد ليتون: "معالجة الجدل الدائر حول الأثر الاقتصادي للهجرة"، صندوق النقد الدولي، (<https://bit.ly/3dTk->) (FAJ)، تاريخ النشر: يناير ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ١١ يونيو ٢٠٢٠.

١٠ سارة المصري: "شيخوخة السكان، هل تواجه أوروبا خطر الفناء الديموغرافي؟" الجزيرة، (<https://bit.ly/2T2tG->) (jx)، تاريخ الدخول: ١ مايو ٢٠٢٠.

١١ "أوروبا بين كابوسين: الشيخوخة والهجرة"، الحياة، (<https://bit.ly/2RXyMtI>)، تاريخ الدخول: ٢ مايو ٢٠٢٠.



والسكان الأصليين من جهة أخرى^{١٢}.

• مواقف القوى الكبرى في الاتحاد الأوروبي من الهجرة:

يرفض اليمين المتطرف المتجسد في بعض الدول مثل: النمسا وإسبانيا وإيطاليا والمجر التي تدعي حكومتها أنها حكومة متوسطة وليست متطرفة، بل وتهدد بوصول حكومات أشد تطرفاً رفضاً منها لسياسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بملف اللاجئين؛ حيث تقوم هذه الدول بتعزيز الوطنية أو ما يطلق عليه القومية الانعزالية على الرغم من استفادتها من التمويل الذي يأتيها من الاتحاد الأوروبي، فإنها تعتبر نفسها غير ملزمة بقوانين الاتحاد بشأن أوضاع اللاجئين، كما أنه في بولندا يسيطر اليمين المحافظ الكاثوليكي منذ عام ٢٠١٥ بشكل ينتهك قوانين الحياة الديمقراطية داخل المجتمع الأوروبي.

أما فيما يتعلق بإيطاليا، فقد وقعت في يد الأحزاب المتطرفة فهناك حزب (النجوم الخمس)، إلى جانب رابطة الشمال اليمينية المتطرفة التي تمثل العداء للأجانب، وتنادي بالوطنية المتطرفة الانعزالية على مستوى القارة الأوروبية. كما تسببت الحملة الشعبوية التي قادتها الأحزاب المتطرفة في بريطانيا إلى استفتاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وهو الاستفتاء الذي أحدث انقساماً كبيراً في الداخل البريطاني نتيجة فوز المعسكر الرفض للوجود في الاتحاد الأوروبي، وكان من أهم الأسباب التي دعت اليمين المتطرف البريطاني من اتخاذ مثل هذه الخطوة هو رفضه للسياسات الأوروبية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في التعامل مع قضية اللاجئين من دول الجنوب وخاصة من المنطقة العربية خصوصاً بعد الثورات المسلحة التي شهدتها دولها، والتي أدت إلى انهيار دول بكاملها؛ مما زاد من حدة أزمة اللاجئين إلى أوروبا^{١٣}.

أما في فرنسا، فقد فاز حزب الجبهة الوطنية في انتخابات البرلمان الأوروبي في عام ٢٠١٤، واحتل المركز الثاني في الانتخابات المحلية الفرنسية في شهر مارس من عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٥٪، وقد طالبت زعيمة الحزب «مارين لوبان» بعودة المهاجرين على المراكب ذاتها التي قدموا بها إلى فرنسا، وحظر المنظمات الإسلامية وغلق المساجد المتشددة^{١٤}. أما في ألمانيا، فقد ظهر دور اليمين المتطرف في الإصرار على ضرورة مراجعة سياسات الانفتاح الإنساني التي تبنتها المستشار الألمانية أنجيلا ميركل بخصوص استقبال اللاجئين في عام ٢٠١٥ خاصة من سوريا؛ لذلك فقد ظهر في المشهد السياسي بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة مثل حزب البديل من أجل ألمانيا؛ وهو حزب يميني عنصري ظهر على المشهد السياسي في عام ٢٠١٣، وقد قام الحزب بتدشين حركة أوروبيون وطيون ضد أسلمة الغرب، كما ظهر أيضاً الحزب

١٢ يوسف كريم: "المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، العدد الثالث، يونيو ٢٠١٧، (<https://bit.ly/31rV7GP>).

١٣ سلام الكواكبي: "الأزمات الأوروبية وتداعياتها على الساحة الدولية والعلاقة مع أمريكا"، شئون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، العدد ١٧٧، ٢٠١٩.

١٤ شيرين حامد فهمي: "صعود اليمين المتطرف في أوروبا قبل وبعد تشارلي إيبدو بين التفسير الثقافي والتفسير السياسي/الاقتصادي"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، (<https://bit.ly/2GVrVy2>)، تاريخ الدخول ١٨ فبراير ٢٠٢٠.

القومي الديمقراطي؛ الذي استغل الأزمات الاقتصادية في تأجيج مشاعر الكراهية تجاه الأجانب^{١٥}.

ثانيًا: الموقف الأمريكي والأوروبي من القضية الفلسطينية:

• الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية:

ظهر موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية خلال إدارة ترامب من خلال الوعود التي قدمها لليهود أثناء حملته الانتخابية؛ فقد تعهد بقيامه بنقل السفارة الأمريكية للقدس وجعل القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وهذا القرار الذي عمد إلي تأجيله كل الرؤساء السابقين للولايات المتحدة الأمريكية من أجل عدم تأجيج الأوضاع في المنطقة؛ حيث عمد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إلى إدانة ما تقوم به إسرائيل من إقامة مستعمرات في الأراضي الفلسطينية وخاصة القدس الشرقية وعدم شرعية ذلك^{١٦}، إلا أن ترامب وبعد توليه الحكم قد قرر فعليًا نقل السفارة الأمريكية للقدس في ٦ ديسمبر عام ٢٠١٧^{١٧}.

لقد تعددت الدوافع وراء هذا القرار منها: الضغط الذي تمارسه الجماعات اليهودية واللوبي الصهيوني من خلال الضغط على الإدارة الأمريكية من أجل إنهاء النزاع على الأراضي المحتلة لصالح إسرائيل وتحقيق المصالح الإسرائيلية، وأيضًا التأييد الذي يحظى به اليهود داخل المجتمع الأمريكي المسيحي المتدين باعتبار أن فلسطين هي الأرض المختارة وأن عودة اليهود إلى أرضهم إشارة لقدوم يسوع المخلص للبشرية وأرض الميعاد^{١٨}؛ لذلك يجب العمل على تثبيت أركان الدولة اليهودية واستعادة مقدساتها باعتبار أن الشعب اليهودي شعب مناضل ومهاجر مثل الأمريكيين، ومن ناحية أخرى نجد أن الدافع وراء هذا القرار بالنسبة لإدارة ترامب هو تنفيذ الوعد وما عجز عنه سابقوه بنقل السفارة الأمريكية للقدس من أجل البت في القضية الفلسطينية. ومن الناحية السياسية والعسكرية، قد رأى ترامب أن الظروف لن تكون مواتية أكثر من ذلك؛ فالمسلمون منقسمون على أنفسهم في الداخل في كل الدول المجاورة لإسرائيل، ويعانون من ثورات وصراعات داخلية لن تسمح لهم برد فعل قوي أو مؤثر لذلك من الأفضل تقبل الأمر الواقع^{١٩}.

١٥ إيمان عنان: "تداعيات صعود اليمين المتطرف في أوروبا"، مركز البديل للدراسات، (<https://bit.ly/2zSQV4M>)، تاريخ الدخول: ١٩ فبراير ٢٠٢٠.

١٦ ماجد كيالي: "قرار ترامب والموقف العربي بشأن الدفاع عن القدس"، شئون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية الأمانة العامة، العدد ١٧٣، ٢٠١٨، ص ٣.

١٧ علي موسى الددا: "إدارة ترامب للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٧٧، المجلد ٤١، نوفمبر ٢٠١٨، ص ١٨.

١٨ أحمد صبري الدبش: "القدس في العقل الأمريكي"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٨٤، المجلد ٤٢، يونيو ٢٠١٩، ص ١١.

١٩ المرجع السابق.



ومع الأخذ في الاعتبار أن إسرائيل دولة قوية ومدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية فلن تقوى دولة عربية على مواجهتها في الفترة الحالية؛ خاصة وأن أمريكا تعتبر إسرائيل ولاية أمريكية تشرف على مصالحها وأمنها بنفسها، وأيضاً لما تلعبه إسرائيل من دور في الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية من خلال المؤامرات التي تدبرها لبعض الدول من أجل استمرار الحروب فيها واستمرار ضعفها؛ لذلك تسعى إسرائيل لتدعيم أسس بقائها في القدس الشرقية والأماكن المحتلة، وتسعى لبناء مزيد من المستوطنات من أجل طمس المعالم العربية والثقافية، وإيجاد مستوطنات يهودية تغير من التركيبة السكانية لصالحها.

لذلك نتج عن هذا الاعتراف حدوث مزيد من العنف من جانب المجتمع الفلسطيني تجاه قوات الاحتلال، وإدانة المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية للصفقات الأمريكية الإسرائيلية؛ لذلك فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية وترامب أن الحل يتمثل في خطته للسلام "صفقة القرن" التي تروج لها أمريكا منذ فترة والتي وضعها جاريد كوشنر، مستشار الرئيس الأمريكي ترامب وصهره. وتقوم بنود هذه الخطة على أن إسرائيل توافق على وجود دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أن يتم الربط بينهما بنفق، ولكن بشروط أن تكون دولة محدودة السيادة منزوعة السلاح، في ظل بقاء المستوطنات الإسرائيلية التي بُنيت، مع الالتزام بتجميد بناء المستوطنات لمدة أربع سنوات. في مقابل هذه المستوطنات يحصل الفلسطينيون على أراضٍ في صحراء النقب بجنوب إسرائيل، وأهم من ذلك أن العاصمة الفلسطينية المقترحة هي قرية أبو ديس الواقعة في الضفة الغربية مع الحدود لمدينة القدس الشرقية، مع سابق اعتراف الفلسطينيين بالدولة اليهودية وعاصمتها القدس؛ وفي مقابل ذلك وعدت الولايات المتحدة الأمريكية بخمسين مليون دولار تقدم على شكل منح واستثمارات للدولة الفلسطينية والدول المجاورة كتعويضات عن استقبالهم للاجئين الفلسطينيين^{٢٠}.

لقد حازت هذه الصفقة معارضة شديدة من الجانب الفلسطيني الداخلي؛ حيث إنها تمت بالاتفاق مع الطرف الإسرائيلي فقط، ولم تراعى الحقوق الفلسطينية في عودة الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ولم تراعى حقوق اللاجئين؛ فهذه الخطة تقضي على مسار المفاوضات بشكل نهائي، وهو ما لا يمكن قبوله من الطرف الفلسطيني، كما أن حماس لن تقوم بالتنازل عن أسلحتها في قطاع غزة بأي صورة كانت وهو ما سيزيد العنف في الفترة المقبلة.

على الرغم من رفض بعض الدول العربية مثل الأردن لخطة السلام الأمريكية؛ حيث يرى الأردن أنها تقضي على كل الحلول السلمية في الوصول لتسوية نهائية لحل الأزمة، فقد اعتبرها كوعد بلفور البريطاني، فكون الخطة تقوم على إيجاد دولة فلسطينية محدودة السيادة منزوعة السلاح مع عدم استرداد أراضي ١٩٦٧، ووقف بناء المستوطنات - يفرغ الخطة من أي نية للسلام؛ وهو ما أيده السعوديون من خلال تأكيدها دعم الشعب الفلسطيني، في حين دعت مصر طرفي الصراع للاستفادة من المبادرة الأمريكية بما يحفظ السلام

٢٠ مها فريد: "ما هي أبرز محاور خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط"، فرانس ٢٤، (https://bit.ly/37oMMna)، تاريخ الدخول: ٣ مارس ٢٠٢٠.



في المنطقة. على الجانب الآخر نجد بعض الدول العربية مثل الإمارات تؤيد الخطة الأمريكية من خلال حل الدولتين بما يضمن الاستقرار وتحقيق التنمية للمجتمع الفلسطيني خاصة من خلال الاستثمار التي وعدت بها الإدارة الأمريكية؛ لذا نجد أن العرب غير متحدين في موقفهم من القضية، وهو ما يشجع الإدارة الأمريكية على استغلال ذلك الانقسام واتخاذ خطوات فعلية على أرض الواقع تعزز تصريحاتها وتهدئ الأمور لتنفيذ الخطة.

• الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية:

كانت القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني من أوائل محاولات المجتمع الأوروبي من أجل بدء سياسة خارجية مشتركة نشطة وفعالة، وقد بدأ ذلك منذ عام ١٩٨٠ عندما قامت الدول التسع الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية بالتوقيع على "إعلان البندقية" والذي كان فيه الاتفاق على إعلان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الشريك الشرعي في أية مبادرات سوف تتعلق بعمليات السلام، وقد أدان هذا الإعلان ما قامت به إسرائيل من السيطرة على الأراضي وبناء المستوطنات منذ عام ١٩٦٧^{٢١}.

لقد ساهم إعلان البندقية في تطور علاقات أوروبا ومنظمة التحرير الفلسطينية في أن أصبحت أوروبا شريكاً ذا ثقة ووسيطاً متميزاً في القضية الفلسطينية منذ عهد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، واستمر هذا التطور في العلاقات حتى الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس. إلا أنه منذ عام ٢٠٠٦، بدأ الموقف الأوروبي تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الضعف؛ نتيجة الميل إلى الاتفاق مع الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، وأصبح الاتحاد الأوروبي يقتصر في دوره على كونه شريكاً تجارياً بالنسبة إلى فلسطين بالرغم من استمرار الرأي العام الأوروبي في التعاطف مع القضية الفلسطينية وتوجيه الانتقادات إلى الجانب الإسرائيلي^{٢٢}.

لقد وصف العديد من الدراسات التطور في الموقف الأوروبي تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بأنه تطور من الناحية النظرية فقط؛ حيث إنه على أرض الواقع لم يستطع الاتحاد الأوروبي أن يقوم بترجمة مواقفه إلى سياسات عملية، ولم يقدّم بفرص ضغوطات كافية على الجانب الإسرائيلي تدفعه لقبول شروط واتفاقيات تسويات الصراع السلمية، لذلك كانت تأثيرات الاتحاد الأوروبي محدودة في مسارات التسوية السلمية للصراع بالرغم من ثقل الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد للشعب الفلسطيني أو لعمليات تسوية الصراع، وهو ما لا يلقى ثقلاً سياسياً مناسباً، وقد تعددت أسباب وعوامل ضعف الموقف الأوروبي في

٢١ ألفارو دو فاسكونيسيلوس: "الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية"، سلسلة محاضرات الإمارات، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص ٣.

٢٢ المرجع السابق، ص ٤ : ١٠.



عمليات التسوية؛ فيرجع بعضها إلى مواقف الأطراف المعنية بالقضية، وموقف الاتحاد الأوروبي ذاته^{٢٣}.

فالجانب الإسرائيلي رفض أن يكون للاتحاد الأوروبي أي ثقل سياسي في عمليات تسوية الصراع، واعتبر الاتحاد الأوروبي داعماً مالياً فقط في مسارات التسوية؛ لذلك رفضت إسرائيل المبادرات التي قدمها الاتحاد الأوروبي من أجل تحريك عمليات التسوية، وفضلت بدلاً منه الموقف الأمريكي؛ وذلك لأن إسرائيل رأت أن الموقف الأوروبي يمثل عاملاً تشجيعياً للفلسطينيين على التصلب في مواقفهم، حيث اعتبرت أن الاتحاد الأوروبي في موقفه من القضية الفلسطينية أقرب إلى موقف الفلسطينيين أنفسهم، وذلك على عكس الموقف الأمريكي الذي يراعي مصالح إسرائيل. وقد اكتفى الاتحاد الأوروبي بهذا الموقف رغبة منه في عدم الدخول في أية صدامات مع الجانب الإسرائيلي أو الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تتخطَ مواقفه حدود الإدانات لما تقوم به إسرائيل من ممارسات تجاه فلسطين.

بينما تعرقل الولايات المتحدة الأمريكية أي دور إيجابي للاتحاد الأوروبي في القضية الفلسطينية؛ رغبة منها في الانفراد بعمليات تسوية الصراع تاركة الجانب المالي وتمويل عمليات التسوية للاتحاد الأوروبي؛ لرؤيتها أن قوة الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية سوف يضعف دورها في تسوية الصراع إلى جانب تشجيع الفلسطينيين وتصلبهم في القضية؛ وهو ما يعارض الرغبة الأمريكية في التحكم في مسار القضية. وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي نجد أنه لا يرغب في معارضة الولايات المتحدة الأمريكية؛ خوفاً من حدوث ضرر في العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين؛ حيث يدرك الاتحاد الأوروبي مدى التوافق والانسجام بين كلٍّ من الموقف الأمريكي والموقف الإسرائيلي.

هذا ولم تتفق دول الاتحاد الأوروبي فيما بينها على سياسة واحدة مشتركة تجاه القضية الفلسطينية؛ حيث انقسمت إلى ثلاثة تيارات مختلفة تأرجح من خلالها الموقف الأوروبي من عمليات تسوية الصراع، وقد تزعم التيار الأول كلٌّ من فرنسا وإسبانيا وإيرلندا وإيطاليا؛ وهو تيار يرى ضرورة القيام بدور أكبر في عمليات تسوية الصراع وزيادة تدخل الاتحاد الأوروبي في ملف القضية الفلسطينية، أما التيار الثاني فيمثله كلٌّ من الدنمارك وألمانيا وبلجيكا وهولندا؛ وهو لا يهتم بعمليات التسوية ولا يدين أيّاً من مواقف الجانب الإسرائيلي في عرقلة عمليات تسوية الصراع، ويرى هذا التيار ضرورة التركيز على منطقة أوروبا الشرقية. أما التيار الثالث فتزعمه بريطانيا التي انسحبت مؤخراً من الاتحاد الأوروبي وترفض أي موقف في عمليات السلام يكون مستقلاً عن الموقف الأمريكي؛ خوفاً من حدوث خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي تفاوتت مواقف دول الاتحاد الأوروبي تبعاً لاختلاف مصالحها؛ مما أدى إلى فشل الاتحاد الأوروبي في تقوية نفوذه السياسي في عمليات السلام إلى جانب نفوذه الاقتصادي^{٢٤}.

٢٣ أنس صلاحات: "دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية (دراسة تحليلية)"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، العدد ٢، المجلد ٥، ٢٠١٩، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

٢٤ المرجع السابق، ص ٢٦٧.



يرجع تضاؤل دور الاتحاد الأوروبي لتعرضه لعدد من الأزمات التي أثرت على دوره في عمليات تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وقد بدأت هذه الأزمات من خلال أزمة الديون التي مر بها عدد من دول الاتحاد وخاصة اليونان التي وصل حجم ديونها إلى ٣٠٠ مليار يورو؛ وقد أدت هذه الأزمة إلى عدد من الخلافات بين دول الاتحاد خاصة فرنسا وألمانيا من جانب، وبريطانيا من جانب آخر. بعد ذلك جاءت أزمة اللاجئين وزيادة أعدادهم داخل دول الاتحاد الأوروبي؛ والتي أدت إلى انشغال دول الاتحاد بكيفية التعامل مع تدفق اللاجئين وحماية وتأمين حدودها الخارجية. وأخيراً، قد جاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عقب استفتاء بريكست بمنزلة ضربة قوية للاتحاد الأوروبي منذ أن أسس. وقد أثرت هذه الأزمات على الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا العالم الخارجي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وعلى الجانب العربي، لقد ساهم الموقف العربي في إضعاف دور الاتحاد الأوروبي كوسيط لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ حيث تفضل عدة دول عربية الدور الأمريكي في القضية الفلسطينية عن نظيره الأوروبي بالرغم من أن الموقف الأوروبي يقف إلى جانب الموقف الفلسطيني والعربي، إلا أن الدول العربية ما تزال مقتنعة أن الموقف الأمريكي هو الأكثر أهمية في عمليات تسوية الصراع، وقد تشنت الموقف العربي نفسه تجاه القضية الفلسطينية؛ نتيجة ثورات الربيع العربي، وانشغال كل دولة في شئونها الداخلية. وباجتماع كل هذه العوامل فقد الاتحاد الأوروبي القدرة على التأثير الفعال في القضية الفلسطينية ولم يخرج عن كونه موقفاً نظرياً فقط إلى جانب كونه يركز على الدعم الاقتصادي لمسارات عمليات التسوية^{٢٥}.

بالرغم من العوامل السابقة التي ساهمت في إضعاف دور الاتحاد الأوروبي في القضية الفلسطينية، فإن الدور الأوروبي يكتسب مكانة خاصة؛ بسبب قيامه بدور الممول المهم لمسارات عمليات تسوية الصراع؛ حيث يعد الاتحاد الأوروبي الجهة الأكثر تمويلاً للجانب الفلسطيني، حيث قدم الاتحاد الأوروبي ما يقرب من ٧ مليارات دولار خلال ٢٠ عامًا منذ عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل حوالي ٤٥٪ من إجمالي المساعدات التي تقدمها الجهات المختلفة إلى فلسطين؛ مما أسهم في دعم التنمية الاقتصادية في فلسطين^{٢٦}.

بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام ٢٠١٨ بالاعتراف بأن القدس عاصمة لإسرائيل، أدركت السلطات الفلسطينية أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على القيام برعاية عملية السلام؛ حيث قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بإصدار تصريح اعتبر فيه أن الاعتراف بأن القدس عاصمة لإسرائيل يعد بمنزلة إعلان من الولايات المتحدة عن انسحابها من القيام بدورها في عملية السلام؛ لذلك باتت القيادة في

٢٥ المرجع السابق، ص ٢٦٩.

٢٦ المرجع السابق، ص ٢٧٠.



فلسطين تفكر في بديل آخر يكون راعياً لعملية السلام، وقد وجدت أن الاتحاد الأوروبي يعد بديلاً مؤهلاً لهذا الدور^{٢٧}.

رفض الاتحاد الأوروبي ما أعلنه ترامب، حيث أكد أنه لا يمكن التفرد بالقرار لصالح دولة واحدة، وهو ما ظهر من خلال تصريح الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشئون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، وقد اقتضت مواقف القوى الأوروبية على هذه التصريحات والإدانات، وتباينت مواقف الدول بين المؤيد والمعارض لقرار ترامب؛ حيث رفضت كل من فرنسا وإيطاليا هذا القرار، في حين حاولت ألمانيا موازنة الأمور بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني؛ حيث رفضت قرار ترامب، وفي الوقت نفسه قام البرلمان الألماني بالتصويت على قرار يهودية القدس، وبالتالي نجد أن الاتحاد الأوروبي يفتقد وجود سياسة مشتركة بين الدول الأعضاء حول المسألة الفلسطينية^{٢٨}.

ثالثاً: في مواجهة الخطر الإيراني:

• الموقف الأمريكي من الخطر الإيراني:

يركز هذا الجزء على تطورات العلاقة الأمريكية الإيرانية بداية من التعاون ثم العداء بعد الثورة الإسلامية وسيطرة الإسلاميين، وسعي إيران لتطوير برنامجها النووي، ثم التدخل في جوارها الإقليمي بعد ثورات المنطقة العربية، وسعيها للسيطرة على بعض الدول المجاورة مثل: اليمن وسوريا والعراق على أنها قائد المعسكر الشيعي في المنطقة العربية في مواجهة العالم السني؛ لذلك تسعى الولايات المتحدة لتجسيم النفوذ الإيراني في المنطقة؛ للحفاظ على مصالحها وأمن حلفائها.

بنظرة سريعة على العلاقات الأمريكية الإيرانية، يتضح أن العداء هو السمة الظاهرة بين البلدين فقد بدأ ذلك مع الإطاحة بنظام محمد مصدق في عام ١٩٥٣ بواسطة المخابرات الأمريكية والبريطانية بعد تأميمه نפט إيران، وذلك في عهد الشاه الذي كان موالياً لأمريكا، وفي عام ١٩٥٧ وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران اتفاقاً حول استغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبعدها بعشر سنوات قدمت أمريكا مفاعلاً نووياً لمراكز الأبحاث في طهران، ووقود المفاعل كان اليورانيوم المخصب بنسبة ٩٣٪ وهو نفس درجة اليورانيوم المستخدم في الأسلحة النووية.

إلا أنه عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بنظام الشاه، كانت السفارة الأمريكية هدفاً للثوار، حيث احتُجز عشرات الدبلوماسيين والموظفين لمدة ٤٤٤ يوماً مطالبين بتسليم الشاه لمحاكمته؛ لذلك قطعت الولايات المتحدة الأمريكية العلاقات مع إيران في عام ١٩٨٠ وحجزت الأصول الإيرانية، وقطعت

٢٧ عيد السلايمة: "تقدير موقف الدور الأوروبي في عملية التسوية بعد إعلان ترامب حول القدس"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، مايو ٢٠١٨، ص ٣.

٢٨ المرجع السابق، ص ٨.



العلاقات التجارية، وحظرت تصدير معظم السلع إليها. في عام ١٩٨١ ومع تولي رونالد ريغان الحكم خلفاً لجيمي كارتر أطلقت إيران الرهائن الأمريكية بعد أيام من استلامه السلطة، وفي عام ١٩٨٤ صُنفت إيران على أنها دولة راعية للإرهاب، وأن نظام ولاية الفقيه هو نظام إرهابي^{٢٩}.

حاول بوش الابن من خلال الضغط الاقتصادي والإنذار بالحرب واستخدام الدبلوماسية العامة - تغيير النظام الإيراني، ولكن مع تولي أوباما دفة الحكم في عام ٢٠٠٩ تغيرت الأمور؛ حيث عمد أوباما إلى استخدام الدبلوماسية الناعمة من خلال خطاب أمريكي تصالحي وجعل المواجهة مباشرة بين السنة والشيعة من أجل إحداث توازن إقليمي، إلا أن هذه الاستراتيجية لاقت عدة انتقادات؛ حيث أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية في موقع المتراجع والضعيف. لكن مع وصول ترامب إلى الحكم وضغوط الجمهوريين على إدارته ونفوذ اللوبي الصهيوني، عادت مرة أخرى سياسية الاحتواء الصلب بوجه إيران من خلال التحالف الإقليمي (العربي - الإسرائيلي - التركي) الذي سيعمل على تقليص نفوذها في العراق، وإضعافها في سوريا^{٣٠}.

فانطلاقاً من شعار "أمريكا أولاً" بررت إدارة ترامب قراراتها في بعض القضايا المهمة ومنها الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وترى إدارة ترامب أن هذا الشعار وهذا القرار لا يتعارضان؛ حيث إن الهدف هو عدم وجود مانع من التعامل مع شركاء أمريكا طوال مراعاة المصالح الأمريكية^{٣١}، ويرى ترامب أن العالم أصبح تنافسياً بصورة كبيرة؛ لذلك حدد في وثيقته ثلاثة مصادر للتهديد، وهي القوة الصاعدة (روسيا والصين) التي تعمل على تقويض الأمن والرخاء الأمريكي، والأنظمة الدكتاتورية المارقة (كوريا الشمالية وإيران) التي تزعزع الاستقرار الإقليمي وتهدد أمريكا وحلفاءها، والمجموعات ما فوق الوطنية ذات الطبيعة الجهادية أو الإجرامية التي تحاول إيذاء الأمريكيين^{٣٢}.

وقد توصلت مجموعة ١+٥ في الاتفاق النووي مع إيران إلى تحجيم تخصيب اليورانيوم حتى نسبة وصلت إلى ٦٧، ٣٪؛ وذلك من أجل استخدامه في الأغراض السلمية فقط، مع التخلص من المواد النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مقابل ذلك تُرفع العقوبات عن إيران من جانب القوى الدولية الكبرى، وكذلك إعادة دمج الاقتصاد الإيراني بالاقتصاد الدولي، وفتح الأسواق من جديد^{٣٣}. وهو ما لم يلقَ قبولاً من الإدارة الأمريكية بسبب استمرار إيران في التدخل في الشؤون الداخلية لدول جوارها

٢٩ BBC عربي: "الولايات المتحدة وإيران: خلاف وعداء منذ أربعين عاماً قد يتحول لمواجهة عسكرية مباشرة"، (https://bbc.in/31u83ME)، تاريخ الدخول: ٤ مايو ٢٠٢٠.

٣٠ المركز الاستشاري للدراسات: "استراتيجية الأمن القومي لإدارة دونالد ترامب"، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٠.

٣١ المرجع السابق، ص ١٤.

٣٢ المرجع السابق، ص ١١.

٣٣ عمر سعدي الموسوي: "الاتفاق النووي بين إيران ودول ١+٥ دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص ١٧٣، (https://bit.ly/3dPbqkS).



الإقليمي؛ لذلك أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران دولة مارقة، ولن تلتزم بما تم الاتفاق عليه من تقليل معدلات تخصيب اليورانيوم، بل تسعى إلى كسب مزيد من الوقت ليتعافى اقتصادها وتقوم بتطوير برنامجها النووي.

تستمر إيران في دعم جماعة الحوثيين في اليمن؛ مما يسهم في تدمير دولة اليمن بالإضافة للهجمات التي يقوم بها الحوثيون على السعودية بالصواريخ الباليستية الإيرانية، بالإضافة لتزويدها النظام السوري بالأسلحة؛ مما يزيد من أمد الحرب في سوريا، وكذلك التدخل في الشأن العراقي من خلال قوات الحشد الشعبي الشيعية التي انضمت للجيش العراقي مؤخرًا، أضف إلى ذلك تأليبها للنزاعات الطائفية في لبنان، كل هذا دفع الرئيس الأمريكي لرفض الاتفاق النووي بل الخروج منه والتهديد بفرض عقوبات اقتصادية كبيرة على إيران في حال استمرارها في دعم هذه التدخلات، بالإضافة لإثارة القلق في مياه الخليج من تخريب للسفن النفطية والاستيلاء عليها³⁴.

وقد قامت المخابرات الأمريكية باستهداف قائد لواء القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمان في العراق، وتصاعدت مؤشرات المواجهة العسكرية بسبب الرد الإيراني العنيف؛ حيث قامت بضرب صواريخ على القواعد الأمريكية في العراق، وهو ما أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية التي تمهلت بعد ذلك، ودعت للدخول في مفاوضات جديدة³⁵.

الموقف الأوروبي من إيران:

تتميز السياسة الأوروبية تجاه إيران بالتركيز على الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب الديني؛ فالسياسة الخارجية الأوروبية تبنى على المصالح لا المبادئ، لذا تتعامل أوروبا مع الدولة الإسلامية من منطلق المصالح التجارية والأهمية التي تتمتع بها إيران كقوة إقليمية لها دورها في تسيير الأمور وصناعة الأحداث في المنطقة الشرق أوسطية، من خلال سيطرتها على الكثير من الأمور في بلدان المنطقة العربية كما هو الحال في سوريا ولبنان واليمن والعراق؛ لذلك لا تتعامل أوروبا مع إيران من منطلق أنها دولة إسلامية تسعى إلى امتلاك سلاح نووي كما تتعامل أمريكا، بل يتم التعامل معها على أنه خطر يجب تجنبه من أجل الحفاظ على الأمن في منطقة الخليج والشرق الأوسط؛ لوقف تدفقات المهاجرين إلى أوروبا؛ لذا تسعى أوروبا لجذب إيران للتركيز على الجانب الاقتصادي وليس النووي.

ارتبطت أوروبا بمصالح اقتصادية مع إيران على الرغم من العقوبات الأمريكية التي فرضت على إيران منذ منتصف الثمانينيات؛ فقد بعدت أوروبا عن هذه الطريقة في التعامل معها إلا أن اتجاه إيران لتخصيب

34 Robert D.Blackwill., *trumps foreign policies are better than they seem*. council special report, April, 2019, p. 39.

35 BBC عربي: "الولايات المتحدة وإيران: خلاف وعداء منذ أربعين عاما قد يتحول لمواجهة عسكرية مباشرة"، مرجع سابق.



اليورانيوم للأغراض العسكرية قد دفع بعض القوى الكبرى في الاتحاد الأوروبي كبريطانيا وألمانيا وفرنسا إلى تشكيل وفد لإقناع إيران بتجميد برنامجها مقابل بعض الحوافز الاقتصادية، لكن هذه المفاوضات لم تؤت ثمارها؛ نظرًا للإصرار الإيراني على استمرار البرنامج النووي لكونه برنامجًا سلميًّا.

وفي أعقاب الحرب الأمريكية على العراق، فُتح الملف من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ووجهت الولايات المتحدة الأمريكية الاتهامات لإيران، وطالبتها بتقديم تقارير عن برنامجها؛ لذا شكل الاتحاد الأوروبي وفدًا من الترويكا الأوروبية تتصدى لمهمة مفاوضة إيران. وقام هذا الوفد بزيارة إيران ومطالبتها بضرورة التوقيع على البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وقد دفعت هذه التطورات الحكومة الإيرانية إلى التوقيع على البروتوكول في نهاية عام ٢٠٠٣، وسمحت للوكالة الدولية بإجراء تفتيش على المواقع والمنشآت النووية مقابل إمدادها بالتكنولوجيا واليورانيوم المخصب وخلال هذه الفترة سعت أوروبا إلى التركيز على المفاوضات وتجنب إضافة عقوبات على إيران إلا أن سعي إيران في الطريق النووي العسكري دفع دولة بريطانيا للانضمام للجانب الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية لعرقله إيران^{٣٦}.

ومع دخول عام ٢٠٠٧ أصبحت إيران تحت طائلة العقوبات الشديدة والقيود المفروضة من مجلس الأمن، وفي عام ٢٠١٠ حذر الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد الدول الأوروبية من تبني عقوبات جديدة ضد إيران، مؤكدًا أن بلاده سوف ترد على أي عمل عدائي، كما اعتبر كل الدول التي تساند الولايات المتحدة الأمريكية دولًا أعداء. وفي عام ٢٠١١ أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرًا بأن إيران مستمرة في برنامجها النووي العسكري، وقد رد ممثل إيران لدى الوكالة أن التقرير منحاز وغير محترف، وشدد على أن بلاده لن تتراجع عن حقوقها المشروعة وسوف تواصل نشاطاتها السلمية^{٣٧}.

وفي عام ٢٠١٥ كان التوصل إلى اتفاق مجموعة ١+٥ فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني من أجل تحجيم تخصيب اليورانيوم في مقابل رفع العقوبات عن إيران من قبل القوى الدولية الرئيسة، والعمل على دمج الاقتصاد الإيراني بالاقتصاد الدولي وفتح الأسواق^{٣٨}.

لذلك سعت أوروبا إلى استغلال مكاسب الاتفاق النووي من أجل فتح آفاق جديدة للاستثمار والتجارة مع إيران، فبعدما كان التوصل لصيغة نهائية للاتفاق النووي ووجود لجنة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للإشراف على الأعمال النووية في إيران، حدثت بعض الزيارات الرسمية من أوروبا بواسطة

٣٦ عامر كامل أحمد: "موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني"، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٥٠، ص ١٠، (<https://bit.ly/2zo1jEG>).

٣٧ مدى الفاتح: "الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي مع إيران"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (<https://bit.ly/32eyAY>)، تاريخ الدخول: ٢٠ أبريل ٢٠٢٠.

٣٨ عمر سعدي الموسوي: "الاتفاق النووي بين إيران ودول ١+٥ دراسة تحليلية"، مرجع سابق، ص ١٧٣.



كبار المسؤولين ورجال الأعمال واستثمرت مبالغ مالية كبيرة في السوق الإيرانية، كما أفرج عن بعض الأموال المحتجزة^{٣٩}.

إلا أنه في الآونة الأخيرة - بعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على الاتفاق - لم تجن أوروبا المكاسب التي كانت تطمح إليها خاصة بعد تراجع كثير من المستثمرين عن فتح مشاريعهم في إيران؛ خشية العقوبات الأمريكية. بالإضافة إلى أن النظام الإيراني نفسه يفعل دائماً عكس التوقعات الأوروبية؛ فقد كان من الأولى التركيز على التنمية الاقتصادية الداخلية واستغلال المساعدات التي حصل عليها من الجانب الأوروبي، لكن حدث ما كان على العكس من ذلك؛ فقد عمد النظام الإيراني إلى استغلال هذه الأموال والمساعدات في دعم الجماعات الموالية له وتمويلها في العراق وسوريا واليمن، وعمل على إضعاف أنظمة الحكم فيها^{٤٠}.

لذلك فقد رأت الدول الأوروبية مؤخراً أنه يجب فرض بعض العقوبات على إيران من أجل تهدئة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فلا يجب أن تخسر أوروبا الحليف الأمريكي في مواجهة لأجل دولة كإيران لا تلتزم بتعهداتها، فأوروبا تحرص دائماً على استمرار تحالفها مع أمريكا في مواجهة الجانب الروسي الذي يعمل على زعزعة الأمن والاستقرار في شرق أوروبا^{٤١}.

رابعاً: تطور الأوضاع في اليمن:

• الموقف الأمريكي من اليمن:

يمثل الوضع في اليمن كارثة حقيقية؛ فقد صار اليمن ساحة مفتوحة للحرب بالوكالة بين القوى الإقليمية إيران والسعودية من خلال سعي كلٍّ منهما إلى تغليب طرف على الآخر، وهو ما يرجع إلى الأهمية الحيوية التي يتمتع بها اليمن، وكذلك موقعه في طريق التجارة الدولية وسيطرته على مضيق باب المندب الذي يمر خلاله ٤,٧ ملايين طن من النفط الخام؛ نظراً لهذه الأهمية فقد حظيت اليمن باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة اليمنية؛ لذلك كانت على مسافة واحدة من جميع الأطراف.

والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصنف الحوثيين كجماعة إرهابية بالرغم من أن الحوثيين جماعة مسلحة تنادي بالموت لأمريكا وإسرائيل، بل حرصت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما على أن يكون لها تمثيل سياسي كأى فصيل يمني. ولكن بعد الانقلاب الذي قامت به الجماعة الحوثية على

٣٩ BBC عربي: "الاتفاق النووي الإيراني: طهران "ستواجه مزيداً من العقوبات والعزلة" بعد إعلانها زيادة تخصيص اليورانيوم"، (<https://bbc.in/2PxIFBI>)، تاريخ الدخول: ٢٠ أبريل ٢٠٢٠.

٤٠ علي فتح الله نجاد: "أوروبا ومستقبل سياساتها تجاه إيران"، مركز بروكنجز، الدوحة، ٢٠١٨، ص ٢، (<https://brook.gs/2AtS8D7>).

٤١ المرجع السابق، ص ٤.



الرئيس المنتخب وسيطرتها على العاصمة - صنعاء - بمساعدة علي عبد الله صالح، لم تتردد الولايات المتحدة في المشاركة في العملية العسكرية التي قامت بها السعودية وبعض الدول العربية والتي أطلق عليها "عاصفة الحزم" من أجل استعادة الشرعية والقضاء على جماعة الحوثيين.

إلا أن استمرار الدعم الإيراني لهذه الجماعة عرقل جهود التحالف العربي الأمريكي من القضاء عليها، فقد زودت إيران هذه الجماعة بالأسلحة والصواريخ الباليستية حتى تمكنت من ضرب الأراضي السعودية وإصابة محطة البترول أرامكوز^{٤٢}. لذلك استخدمت إدارة ترامب حق الفيتو من أجل استمرار المساعدات العسكرية للتحالف العربي؛ للحفاظ على المصالح الأمريكية، وسلامة مرور ناقلات النفط من مضيق باب المندب، وحتى لا تدع الأمر لسيطرة جماعة الحوثيين المسلحة بدعم إيران، كما أنها سعت إلى منع وصول الأسلحة المهربة من إيران من الوصول لأيدي الحوثيين^{٤٣}.

• الموقف الأوروبي من الأوضاع في اليمن:

اتسم موقف أوروبا تجاه الثورة في اليمن بالغموض، فلم تكن ثمة آراء مساندة للثورة اليمنية، أو حتى آراء تطالب الرئيس عبد الله صالح بالرحيل؛ وذلك بسبب وجود الحوثيين، والمخاوف من الانفصال. ولكن بعد استخدام النظام للعنف تجاه المتظاهرين جاءت التصريحات الأوروبية تنادي نظام عبد الله صالح بالتحرك الفوري لوقف العنف، والاستجابة لمواقف الشعب اليمني^{٤٤}.

بعد انقلاب الحوثيين على الحكومة الشرعية بقيادة عبد ربه منصور هادي، واستيلائهم على العاصمة صنعاء، تحرك التحالف الدولي بقيادة السعودية والإمارات مسانداً الحكومة الشرعية؛ وذلك من أجل استعادة السيطرة على البلاد مرة أخرى، والقضاء على أطماع جماعة الحوثيين المدعومة من إيران، وقد دعمت بعض القوى الأوروبية مثل: فرنسا وبريطانيا السعودية من خلال بيع السلاح، فالجماعة الأوروبية تتحرك بدوافع اقتصادية وأمنية فلديها مخاوف من انفجار الحرب في المنطقة بأكملها وخاصة بسبب الحرب بالوكالة التي تحدث على أرض اليمن بين السعودية وإيران من أجل بسط النفوذ وتغليب مصالح طرف على حساب القضاء على الطرف الآخر.

فالمخاوف الأوروبية في اليمن تكمن في الخوف من سيطرة جماعة الحوثيين؛ مما يهدد إمدادات النفط

٤٢ راجع في هذا الصدد؛ شيماء حسن: "تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٧٠، المجلد ٤٠، أبريل ٢٠١٩.

٤٣ BBC عربي: "الحرب في اليمن: ترامب يستخدم الفيتو الرئاسي من أجل إبطال قرار الكونجرس بإنهاء الدعم الأمريكي"، (<https://bbc.in/3bFYmh7>)، تاريخ الدخول: ١ مايو ٢٠٢٠.

٤٤ عمر ياسين محمود خضيرات: "مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي ٢٠١٠ - ٢٠١٥"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأدب، الجمعية العلمية لكليات الآداب، العدد ١، المجلد ١٤، ٢٠١٧، ص ١٢.



والملاحة الدولية، بالإضافة إلى التسبب في موجة هجرة كبيرة إلى أوروبا. فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى زيادة دوره في الأحداث الدولية؛ وقد انعكس ذلك من خلال المبادرات التي قام بها من أجل حل العديد من قضايا المنطقة ومنها جهود الوساطة بين اليمنيين. فالأوروبيون يتحركون من منطلق أن الحرب يجب أن تتوقف وأن يكون هناك حل شامل للأزمة وواقعي؛ وذلك بناءً على المكاسب على أرض الواقع بما قد يتجاوز "اتفاق ستوكهولم" الذي كان يقضي بانسحاب الحوثيين من محافظة الحديدة والميناء، حيث يؤكد الأوروبيون أن تحركاتهم تأتي في سياق دعم الجهود الأممية، من خلال السعي لإطلاق خطة أشمل بالتنسيق مع بعض الأطراف الدولية والإقليمية لتشكيل حكومة يمنية جديدة والدفع باتجاه تنشيط المسار السياسي وتعزيز التهدئة بين الحوثيين والسعودية.

فيما يتعلق بمستقبل التحركات الأوروبية في اليمن، فإن أوروبا على الرغم من عدم بروز دورها بصورة كبيرة إلا أن لها دوراً سياسياً ودبلوماسياً؛ حيث إن غالبية الدول الأوروبية كما صرح وزير الخارجية الألماني هايكو ماس تتمتع بقنوات اتصال موثوقة مع جميع الجهات المتورطة والمعنية بصراعات الشرق الأوسط، كما أن الأوروبيين لديهم أوراق أخرى للضغط ككمبيعات السلاح والورقة الاقتصادية من خلال توفير الدعم المالي لإعادة إعمار اليمن في حالة التوصل لاتفاقيات تنهي الصراع؛ فقد تعهدت المفوضية الأوروبية بتخصيص ٣٨٢ مليون دولار من ميزانيتها الإنسانية السنوية الأولية لليمن وسوريا لعام ٢٠٢٠^{٤٥}.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين السياسات الأمريكية والأوروبية:

لقد أدت الأوضاع المتغيرة التي تشهدها دول العالم الإسلامي والتي أثرت على الأمن داخل عدد من الدول العربية والإسلامية إلى تعدد الأطراف الفاعلين داخل هذه الدول؛ سواء أكانوا من القوى الإقليمية داخل المنطقة العربية مثل إيران أو كانوا من القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبالنظر لمواقف هذه القوى من القضايا التي شملها البحث نجد أن هناك عددًا من نقاط الاتفاق والاختلاف في توجهات وسياسات أمريكا والاتحاد الأوروبي؛ وهو ما يرجع إلى اختلاف المصالح والاهتمامات لدى كلٍّ من القوتين.

• نقاط الاتفاق بين السياستين الأمريكية والأوروبية:

بالنظر إلى القضايا التي تم عرضها من خلال الدراسة نجد أن هناك توافقًا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول قضايا مثل: القضية اليمنية وقضية الهجرة غير الشرعية.

حيث اتفق الجانبان على ضرورة وجود حلول جذرية على أرض الواقع من أجل إنهاء النزاع المسلح الذي ساهم في تفكيك اليمن إلى جانب عرقلة الملاحة الدولية في مضيق باب المندب.

٤٥ مركز الإمارات للسياسات: "الحراك الدبلوماسي الأوروبي في اليمن: الدوافع والتحديات"، (<https://bit.ly/3fg-> CRoc)، تاريخ النشر: فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٣ مارس ٢٠٢٠.



وفيما يتعلق بقضية الهجرة غير الشرعية وهجرة المسلمين إلى بلادهم، فقد اتفق الطرفان على ضرورة تشديد إجراءات الدخول خاصة في الآونة الأخيرة؛ بسبب ما تشهده بعض الدول العربية من أزمات كالأزمة السورية والأوضاع في اليمن، وتزايد العمليات الإرهابية التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وقد زاد هذا التوافق بشأن قضية الهجرة غير الشرعية بعد وصول دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الجانب الآخر تصاعدت موجات اليمين المتطرف في عدد من دول الاتحاد الأوروبي، حيث أدرك الطرفان خطورة وجود أعداد كبيرة من المهاجرين خاصة المسلمين داخل بلادهم، وهي المسألة التي دفعت إلى تزايد معدلات العنف، بالإضافة إلى جانب تأثير هذه الزيادة في الهجرة على كل من السوق الأوروبية والأمريكية وعلى العمالة الوطنية لديهم؛ لذلك عمدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى تشديد إجراءات دخول المهاجرين إلى دولهما، حتى إن ترامب قد أراد بناء جدار عازل بين أمريكا والمكسيك؛ لمنع دخول المهاجرين القادمين عن طريقها إلى الداخل الأمريكي، لكن عدم التوافق بين الحزب الجمهوري والديمقراطي حول هذا الأمر قد حال دون بناء هذا الجدار، حيث يرفض الحزب الديمقراطي تمويل بناء الجدار؛ وهو ما دفع ترامب إلى التهديد بإعلان حالة الطوارئ داخل البلاد في حال استمرار عدم التوافق مع الكونجرس بشأن ميزانية تمويل الجدار.

وفي السياق نفسه، يرفض المجتمع الأوروبي تزايد أعداد المهاجرين داخل بلاده؛ بسبب ما يمثله هؤلاء المهاجرون من تهديد للأمن والهوية والثقافة داخل أوروبا؛ حيث إن تزايد أعدادهم خاصة المسلمين يهدد هوية المجتمع الأوروبي المسيحي، ويؤثر على الحالة الاجتماعية للمجتمع الأوروبي؛ بسبب تعدد واختلاف البيئات القادم منها المهاجرون. ولذلك تبنى عدد من دول اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي سياسة الوطنية الانعزالية التي تقضي بعدم السماح لهؤلاء المهاجرين بالدخول إلى أراضي دولهم.

• نقاط الاختلاف بين السياستين:

ثمة العديد من القضايا التي تناولتها الدراسة والتي ظهر فيها بوضوح الاختلاف بين وجهة النظر الأوروبية عن الأمريكية ويأتي على رأس هذه القضايا القضية الفلسطينية وما ظهر في الآونة الأخيرة من خلافات حول القرار الذي أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي تحدث فيه عن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل؛ وذلك بضغط من اللوبي الصهيوني على الإدارة الأمريكية من أجل إنهاء النزاع على الأراضي المحتلة لصالح الإسرائيليين خاصة أن إسرائيل تقوم بتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة العربية؛ لذلك تبنى ترامب ما أطلق عليه "صفقة القرن" التي تقضي بوجود دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع وجود نفق رابط بينهما بشرط أن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح ومحدودة السيادة.

وقد رفض الاتحاد الأوروبي هذا القرار الذي أعلنه ترامب باعتباره يصب في صالح جانب واحد وهو الجانب الإسرائيلي، ولا يأخذ في الاعتبار مصالح الشعب الفلسطيني، وقد انحصر هذا الرفض من الجانب الأوروبي في تصريحات وإدانات دون أن يكون هناك موقف سياسي؛ حيث يفتقد الاتحاد الأوروبي أن يكون له أي دور سياسي في مسارات تسوية النزاع مع الاكتفاء بدور الممول لعمليات التسوية؛ رغبة في عدم



معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يدرك الجانب الأوروبي مدى التوافق بين كلٍّ من أمريكا وإسرائيل.

كما تختلف أيضًا السياسات الأمريكية والأوروبية بشأن الملف النووي الإيراني، فنجد أنه على الجانب الأمريكي قد انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني، وقامت بفرض عقوبات عسكرية على إيران؛ وهو ما دفع الأخيرة إلى التعاون مع الحوثيين وإمدادهم بالأسلحة والصواريخ بالستية من أجل تهديد الملاحة الدولية في منطقة الخليج، على العكس من ذلك فقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى العودة إلى طاولة الحوار مع إيران والاعتماد على الحلول الدبلوماسية بين كلٍّ من إيران والولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك من أجل استعادة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ويُشار في سياق الاختلاف بين السياستين الأمريكية والأوروبية في منطقة الشرق الأوسط إلى تراوح العلاقات بينهما بين خيارين^{٤٦}: الخيار الأول: يتوقع استمرار عدم التوافق بين الجانب الأوروبي والأمريكي حول القضايا الخلافية بينهما واستمرار ارتباك العلاقات بينهما؛ حيث يستمر الرفض من جانب الاتحاد الأوروبي لقرارات الرئيس دونالد ترامب التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل، كما يستمر أيضًا رفض الاتحاد الأوروبي سياسة التصعيد التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إيران والملف النووي، حيث يختلف الجانبان في التعامل مع الملف النووي الإيراني؛ ففي حين ترغب الولايات المتحدة في عدم احتواء إيران واستخدام سياسات التصعيد، يصر الاتحاد الأوروبي على استخدام الحل الدبلوماسي من خلال الاعتماد على سياسة الاحتواء مع إيران.

فيما يتعلق بالخيار الثاني: فيقوم على فرضية التعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا في التعامل مع قضايا العالم العربي والإسلامي والسعي لتقريب وجهات النظر، حيث إن كلاهما نظام مؤسسي لا شخصي؛ فحدوث بعض التوترات خلال فترة بعض الحكام ليس هو الوضع الطبيعي المستمر، فسرعان ما تعود العلاقة التعاونية إلى مجراها لحاجة كلا الطرفين للآخر، فالتعاون الاقتصادي بين الجانبين والمصالح التجارية تؤدي إلى تلاشي بعض الخلافات السياسية. فمن الناحية الأمنية والعسكرية إن أوروبا بحاجة للولايات المتحدة لفرض الاستقرار في الأماكن التي تمثل مصالح حيوية لها، في حين أن الولايات المتحدة في حاجة لتحالف أوروبي لمواجهة التمدد الروسي.

٤٦ إسماعيل عزام: "ترامب وتحطيم الاتحاد الأوروبي: عندما يحمل الحليف معول الهدم"، دويتشه فيلا، (<https://bit.ly/2TTDYly>)، تاريخ الدخول: ٣٠ أبريل ٢٠٢٠.



خاتمة

إن استمرار وجود ترامب رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية يعد بمنزلة تهديد لمستقبل العديد من قضايا العالم الإسلامي والعربي، وذلك بسبب العداء الواضح للمسلمين منذ وصوله إلى السلطة، فقد ظهر هذا العداء في تحويل مسار القضية الفلسطينية لصالح إسرائيل بإعلانه عن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإعلانها عاصمة إسرائيل؛ وهو ما كان له بالغ الأثر على الفلسطينيين، وأدى إلى إثارة سخطهم، ودفع بالرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي كبديل عن أمريكا في عمليات التسوية، لكن الاتحاد الأوروبي يفضل دور الممول الذي يقوم به في عمليات التسوية؛ خوفًا من الدخول في صدامات مع الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها إسرائيل.

كما أن خروج أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني قد أدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية بعد لجوء إيران إلى مساعدة الحوثيين في اليمن؛ وذلك لضرب بعض المواقع السعودية، إلى جانب تصعيد التوتر في منطقة الخليج؛ وذلك نتيجة للخنق الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عليها. ففي المقابل قد دعا الاتحاد الأوروبي إلى احتواء إيران واستخدام الدبلوماسية الناعمة من أجل السيطرة على الوضع في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإنه في حالة استمرار دونالد ترامب في فترة رئاسية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية، فإنه من المتوقع أن تستمر حالة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة.

م

صادر عام ٢٠٢٢ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن
وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء
منها إلا بإذن مسبق من المركز
info@arkan-srp.com



أركان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing